

## اقتصاد

## فوق الطاولة

## منقوع «قانون الاستثمار»

علي محمود هاشم

«هل يوجئنا الاستثمار، أم نوجَّه».

هذه الكلمة المفتاحية التي ساقها وزير الزراعة خلال مناقشة قانون الاستثمار الجديد قبل أيام، ورغم بدايتها، فهي تختزل «الحكمة» التي يجب تطبيقها على جدار طباطحي تعاقبنا الاقتصادي.

ما تسرب عن النقاش، يشي بتصدى «المخطوطة» للعناوين الاستثمارية على مذهب مكتومي الهوية، وما الوصف الدبلوماسي لرئيس مجلس الوزراء لنسختها الأسبق بأنها «لم ترق لمستوى الطموحات» وتفهمه لما لقيته نسختها «شبه الأخيرة» من انتقادات حادة، سوى تعبير أبعد من عقوي عن تدني استجابتها!

وإضافة للملاحظات موضوعية أخرى كإغفالها «اللامقصود» لقطاعات استراتيجية بأكملها من مملتها، واعتمادها مفاتيح ملتبسة لتشيدها، تتهمز مخطوطة القانون الذي ينتظر منها مصافحة مستقبلنا الاقتصادي، كعطب ذاتي في فريق حياتك.

هل نوجَّه...؟ بالطبع علينا ذلك، لكن: أين تقف آمالنا؟ وأين سندهب، والأهم أين يمكننا أن نقتل؟

لا أحد ينكر صعوبة الإجابة، لكن الأكيد هو أن إجابة القاشين على وضع «المخطوطة» خيبوا الأمل، ولربما يحتاج الأمر إلى حركة تصحيحية في بنية فريقهم وهيكلية توجهاته، على أن يستوفى شرط تعليمه علوم الجغرافية والتاريخ وحتى السياسة.

إن الحرب على سورية، من حيث كونها استراتيجياً لتبدلات جغرافية الاقتصاد الإقليمي «امتداداته العالمية» على تخوم الفائق السوري الإفريقي الممتد من حلب وحتى مضيق باب المندب، إنما تحتاج إلى تصورات صلبة مكافئة للجغرافية المتصورة وقدراتها، لا تلك الرافدة منذ ما قبل الحرب.

تلك التصورات، تتطلب الاستعانة بخبرات أكاديمية نوعية لصياغة مسارات إلزامية لقانون استثمار يحقق تطلعاتنا ويكن احتراماً بالغاً للبعد التاريخي لكوامن جغرافيتنا، إذ إن حاجتنا الملحة لذلك تتجلى عبر تفحص عملائي للتكيف العميق الذي يحاول الغرب إحداثه في فضائها المجاور إبان فشله في الاستحواذ عليها، بما يمثل -لربما- أحد أسرع عمليات قوبلة وإعادة قوبلة خضع لها إقليم اقتصادي في منطقة اعتادت رتبة «القرن» لهضم هذا النوع من التبدلات.

التقاط التظاهرات العرانية لما سبق، يتطلب من «حياتي القانون» إرهاب مسعهم لما يجري في الجوار القريب، وترشيع رؤاهم لتخطيط المحلي الضيق نحو أفق التصور الشمولي لمحيط دائرة اقتصادية تتهاقت أوقاسها على كامل صفحة شرق المتوسط، مظلة صراعاً خفياً شديد التنافسية تتسريل خلفياته من وراء البحار.

في هذا الإقليم، تتكاثف اليوم نشاطات استثمارية محمومة بدءاً من جنوب العراق وجنوب الخليج العربي، مروراً بالصراع المحتدم على ضفاف بحر العرب وبياب المنصب، فضفتي البحر الأحمر المرشح لحرب اقتصادية شديدة التعقيد، وحتى خليجي «السويس العفية» و«صفاقها» الرملية في صحراء النقب وسيناء وتحولها الهادئ إلى أقاليم «شبه مستقلة» استثمارياً، وصولاً إلى الحدود الأردنية التي تستغل من محطات إمداد الموانئ الإسرائيلية، فشمال لبنان وموانئه، و«جيهان» تركيا ومحافظاتها الجنوبية الحدودية، قبل أن يحط الصراع في مناطق سيطرة طرقي شرق سورية.

هذا الواقع التنافسي الضاغق بقوة المناهضة روى التعاون في فضاء البحار الخمسة ونقطة ارتكازه السورية، إنما يفرض استنباط قانون استثمار قادر على اجتذاب الاستثمارات الاستراتيجية المحلية والصديقة عنوة، عبر صياغته بحر مختلف عما صيغت به «قطة» فاشلة من سابقه، إذ إن «الأرض البكر» التي تُعَلِّب آمالنا، تعني ترادفياً «الأرض البور» التي تحتاج «قناة جر» لحماية مساهمتنا في التجاذب الاقتصادي القائم في المنطقة.

الخاروف من الرؤى الضخمة لـ«مخطوطة» قانون الاستثمار مشروعة تماماً، لتخصها شعاراته في «ترشيد استخدام الحوافز الضريبية» التي تؤسس لقراره نحو «جنان ضريبية» يتم نحتها في الجوار، كما تلك المعالمة للتكنولوجية «تشجيع العمالة الكثيفة» المنكئة إلى روى طرفية محضة، وكذا فهمه للتنمية الإقليمية المحلية على حساب الرؤى الاستراتيجية بما فيها محطات الإمداد اللوجستي «مستودعات القمح الروسي التي تم الحديث عنها مؤخراً» التي تختزن أهمية اقتصادية وأمنية نحن في أمس الحاجة إليها، وكذا مشاريع السياحة الموعول عليها في ترتيب الأبعاد الثقافية للجغرافية السورية بالاستفادة مما تحتضنه من «مقدس يزيائى» تنطلق إليه معظم ديانات العالم..

ما لم يكن هندياً ممارسة هويتنا في «نقع القوانين وشرب ميثها»، فلربما علينا اليوم، إعادة هيكلية «بالجملة» لرؤى ولبنية فريق حيابة قانون الاستثمار.

## الوطن - خاص

انجزت الحكومة المرحلة الأولى من خطة تنمية الموارد البشرية للفوطه الشرقية، وأولويات العمل لاستعادة مقومات الحياة الطبيعية في المناطق المحررة، وتقديم الخدمات الضرورية للمواطنين لتمكينهم من معاودة نشاطهم الاجتماعي بشكل اعتيادي في جميع القطاعات، ضمن أولويات استهداف للفئات المهشمة والأكثر هشاشة وتضرراً، ومعالجة الآثار الضارة على التنمية البشرية وتراجع سبل العيش، وذلك ضمن إطار زمني محدد بدقة، إضافة إلى تحديد الجهات المسؤولة مباشرة عن تنفيذ كل مهمة في الخطة.

تضمنت خطة التنمية البشرية للفوطه الشرقية مرحلتين عمل: الأولى للتدخل الاجتماعي السريع للفئات الأكثر هشاشة، والثانية للتدخل البرامجي لتطوير مؤشرات التنمية الاجتماعية.

شملت المرحلة الأولى (حصلت «الوطن» على نسخة منها) عدة خطوات عمل تستهدف التدخل الاجتماعي السريع للفئات الأكثر تضرراً من الحرب، والبدء بمعالجة ١٤ مشكلة، وتكثيف الجهود بشأنها، وذلك بعد تحديد الفئات المستهدفة، من الأسر عالية الهشاشة، والمرأة والطفل، والمسنين والعجزة والأشخاص ذوي الإعاقة، بإشراف وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، بشكل أساسي، مع مساهمة جميع الوزارات والجهات العامة، وخاصة وزارة الإدارة المحلية والبيئة؛ في الإشراف، إضافة إلى التنسيق، بمشاركة الجمعيات والمؤسسات الأهلية، وبالتنسيق مع الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان، بحيث تكون نتاج هذه المرحلة ومخرجاتها أساساً لتطوير المرحلة الثانية.

بدأت مرحلة التدخل المعالجة قصيرة المدى من شهر آذار الماضي، وتستمر مدة ستة، بشكل أولي مع إمكانية التمدد حسب الواقع التنفيذي وقياس الأثر، لتليها مرحلة التدخل متوسطة المدى، وتمتد لسنتين، يتم خلالها استمرار الجهود حسب مصفوفة العمل التنفيذية، وبما يمكن الحكومة من وضع مؤشرات التنمية الاجتماعية، بحيث تستمر الجهود لمعالجة جميع النواحي الاجتماعية والثقافية والفقرية بالتوازي مع الجهود المستمرة لإعادة البناء التي تتابع بشكل جدي من خلال خطة الوزارات جميعها كل فيما يخصه سواء الاستثمارية أو الاجتماعية وإعادة الإعمار.

واقترحت الخطة في مرحلتها الأولى التدخل في مجالات التربية والتعليم والثقافة، والخدمات الصحية والبيئية، والحماية الاجتماعية عبر توفير خدمات الرعاية للطفل والمرأة والمسنين وذوي الإعاقة، إضافة إلى تعزيز سبل العيش، وإنعاش عمل الجمعيات الأهلية والمؤسسات الاجتماعية، وتعزيزها، إلى جانب تدخلات مشتركة تشمل تدخلات في أكثر من قطاع.

## ١٤ مشكلة

أما المشكلات الـ١٤ التي يجب أن تبدأ الحكومة



## الأولوية لتحسين سبل العيش وعودة التلاميذ إلى المدارس وتجهيز المشايخ وتمويل مشاريع متناهية الصغر

## خطة حكومية للتدخل الاجتماعي السريع في الفوطه الشرقية



اجتماعي، إرشادي...، واستكمال الثبوتات الرسمية وتسجيل المكتومين وتوثيق الأفراد المفقودين. وتضمنت الأنشطة أيضاً استعادة دور وعمل الجهات الحكومية ولاسيما مخافر الشرطة والبلديات لمنع التعديات والسرقات والتجاوزات وتسوية النزاعات، وتفعيل عمل المصالح العقارية وتنشيط المكتبات الخاصة العامة، واستعادة العملية التعليمية والبدء بالاستفادة من الأماكن المتاحة لدى الجهات العامة لفتح صفوف دراسية ومحو أمية وتنفيذ حملة العودة إلى التعليم وترميم المدارس ذات الأضرار البسيطة لدخولها في الخدمة التربوية والتعليمية في أسرع وقت ممكن، وتجهيز المدارس بالوسائل التربوية بما يخدم سير العملية التعليمية (مخابر- مكتبات ورفدها بالكتب- حواسيب... الخ)، مع تسهيل عودة الكادر الإداري والتربوي والتعليمي (الأطر التربوية)، وتسهيل عودة (التلاميذ والطلاب) والالتحاق بمدارسهم وكلياتهم من خلال تطبيق التعليمات الوزارية المناظرة لذلك، إلى جانب إعادة تأهيل الأطر الإدارية والتعليمي في القطاع التعليمية في الفوطه، وتطبيق سبل مسيرة من البرامج المكتملة للمناهج (المناهج ب. والتعليم الذاتي).

## صحة ومدارس

إضافة إلى تقديم الرعاية الصحية الأولية للأم والطفل (حملات التلقيح والصحة الإنجابية...) وتجهيز مراكز صحية ونقاط طبية موزعة جغرافياً لتغطي الخدمات الطبية مع تقديم حوافز مناسبة، وإعطاء الأولوية في ترميم المشافي والمراكز الصحية والمدارس ومؤسسات الرعاية الاجتماعية ومراكز خدمة المواطن، والمراكز الثقافية، وتفعيل برامج استعادة سبل العيش وفتح التمويل متناهي الصغر والمشاريع الصغيرة والمتوسطة لتقديم حزمة خدمات تأسيس وتسويق منتجات مشاريع أسرية متناهية الصغر مدعومة اجتماعياً، وتنفيذ برامج توعوية وحملات إعلامية لتكامل أدوار الجهات واللقاء الضوء على سرعة جودة تقديم الخدمات الاجتماعية، وتفعيل المبادرات لتنفيذ استقصاءات مجتمعية حول المتطلبات والاحتياجات وجودتها، ومساعدة المزارعين لاستكمال زراعة أراضيهم وعملية مزروعاتهم وتأمين مستلزمات الإنتاج وتفعيل عمل الوحدات الإرشادية وبرامج تنمية المرأة الريفية. وتضمنت الأنشطة أيضاً وضع نظام إدارة موحد لمراكز الإيواء وتقديم المساعدات الغذائية، واللاذغائية، وتفعيل عمل البلديات لتأمين الطرق المائية وتحويل النفايات وإزالة الأتقاض وتأمين مياه الشرب الآمنة والكهرباء والصرف الصحي وتأهيل الطرق الرئيسية، وتأمين مستلزمات الطاقة (غاز- مازوت- بنزين) للاستهلاك المنزلي والصناعي والزراعي والتجاري، وتوفير المواد الاستهلاكية (غذائية- غير غذائية)، وتنفيذ برامج وحملات إعلامية للتعريف بحزمة الخدمات والبرامج المقدمة للمساهمة في تفعيل مبادرات العمل الأهلي، وتنفيذ برامج استقصائية للتعرف إلى متطلبات واحتياجات المجتمع وجودة الخدمات المقدمة.

بتحديد الأنشطة التي يتم العمل عليها، والجهات المنفذة لها، مع تحديد دقيق للمتطلبات ومستلزمات التدخل، ضمن سياق زمني واضح، إذ شملت مجالات التدخل ٢٣ نشاطاً، تضمنت بالترتيب: توثيق الانتهاكات والممارسات اللاإنسانية على الأهالي من الجماعات المسلحة التي كانت في بلدات الفوطه الشرقية لاستخدامها في التقارير الدولية لحقوق الإنسان ولدحض الادعاءات الدولية الكاذبة (أيضاً تقارير عن الانتهاكات التي تمت في المحافظة وتوثيق جرائم الحرب بالصور)، وتطبيق إدارة الحالة على الأفراد والأسر التي يتم استهدافها بالخدمات الاجتماعية والصحية، وتنفيذ مسح سريع لتقييم الاحتياجات الإنسانية (نموذج الاستمارة)، مع توجيه برامج عمل المنظمات الدولية لخدمة التدخلات السريعة.

إضافة إلى تقديم الدعم والعلاج النفسي والاجتماعي للأفراد والأسر لمعالجة آثار الصدمة من الممارسات اللاإنسانية والعنف وخاصة على المرأة والطفل، وتطبيق منهج مركز إرشاد محاربة الفكر التكفيري، وتعزيز القدرة الاستيعابية لدور رعاية اجتماعية ومراكز استضافة مؤقتة لاستيعاب الحالات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن مفرزات الحرب (الأطفال مجهول النسب- الأطفال المشردون والمسولون- الأطفال والمسنون والأشخاص ذوو الإعاقة من فاقدي الرعاية الأسرية- حالات التعذيب وخاصة النساء والأطفال...)، وترميم ما يمكن، وتأمين البدائل للمتضررة، ولاسيما للحالات ذات الأولوية، وإيجاد مراكز تأهيل وإرشاد للأطفال ضحايا التجنيد القسري والاتجار بالأشخاص، وتقديم التسهيلات للأشخاص ذوي الإعاقة للحصول على بطاقات الإعاقة وتسجيل احتياجاتهم لتأمينها (معينات الحركية والأدوية ومستلزمات يومية...، واعتماد نهج لإيصال الخدمة للمستهدفين عبر فرق جواله متخصصة (طبية، صحية، دعم نفسي

بمعالجتها وتكثيف الجهود بشأنها خلال مرحلة التدخل الاجتماعي السريع، فقتشل الاستراتيجية التكاملية لاحتياجات المواطنين المقيمين في مراكز الإقامة المؤقتة، وترميم أي نقص في الكادر البشري المنخصص (الأطباء والفنيين والمعلمين) وتأمين الأدوية والمستلزمات والتجهيزات الطبية. إضافة إلى مشكلات سوء التغذية وخاصة لدى الأمهات والأطفال، والآثار النفسية والاجتماعية للحرب، والظواهر السلبية الأكثر انتشاراً (ضحايا التجنيد القسري، ضحايا الاتجار بالأشخاص، ضحايا العنف، مستمر)، ومعالجة حالات فقدان الرعاية الأسرية من المسنين والعجزة والأطفال والإعاقات، وتقديم الخدمات لأطفال مجهول النسب، وتضمنت الخطة أيضاً معالجة مشكلات فقدان سبل العيش الكريم، وترميم المدارس ذات الأضرار البسيطة لدخولها في الخدمة التربوية في أسرع وقت ممكن، وتجهيز المدارس بالوسائل التربوية بما يخدم سير العملية التعليمية، وتسهيل عودة الكادر الإداري والتربوي والتعليمي (الأطر التربوية)، وتسهيل عودة التلاميذ والطلاب وذويهم، وتعزيز قيم المواطنة والحوار.

وفيما يخص الخدمات المتممة المتعلقة بالقطاعات الأخرى، فقد بينت الحكومة أنه يتطلب تنفيذ الخطة العمل بالتوازي مع وزارات أخرى في قطاعات أخرى لتوفير المتطلبات العملية لتنفيذ الخطة وبشكل رئيس وزارة الإدارة المحلية والبيئة، محافظة ريف دمشق حيث تشمل التدخلات المطلوبة من هذه الجهات التأهيل والترميم الإسعافي للخدمات الرئيسية (طرق) مبان محدودة الضرر، مياه، كهرباء، هاتف)، وتأهيل المباني الحكومية لاستمرار تقديم الخدمات.

## مصفوفة التدخل

واستعرضت نسخة المرحلة الأولى من خطة التنمية البشرية للفوطه الشرقية مصفوفة التدخلات،

## بحث تعاون سوري إيراني لإعادة تأهيل شركات القطاع العام الصناعي

## هناك غائم

السوري انه في حال تأخر تفعيل الخط الأتمائي، فينك وسائل دفع أخرى قد تشمل تبادل زيت الزيتون مقابل المعامل والتفويض على مدة سنتين، حيث الشحن الجزأ سموح بين الطرفين وهو أمر ممكن ترتيبه لاحقاً عبر المؤسسة العامة للصناعات الغذائية، أو المؤسسة السورية للتجارة مع الاقتراح أن تكون المشاركة على مبدأ BOT بحيث يكون الاتفاق على آليات التعاقد والدفع في ضوء الإمكانيات المتاحة لتأهيل معامل وزارة الصناعة مع التأكيد على توقيع العقود على هذه الأسس. إضافة إلى متابعة دراسة العروض الفنية المقدمة وتبنيها بين الأطراف وتحديد تاريخ قريب جداً لإتمام كل شيء وتقديم العروض المالية ودراستها من قبل وزارة الصناعة وإقرار الجدوى الاقتصادية بحسب موافقات هيئة تخطيط الدولة ومن ثم إعلام الجهات الإيرانية بالتبني الفني والسعري.

ومن جهة أخرى يعمل الجانبان السوري والإيراني على تفعيل اتفاقيه التعاون

الاقتصادي المشترك الموقعة منذ أكثر من عام، وذلك في مجالات الزراعة والثروة الحيوانية والصناعة والنظف والاتصالات والصحة، إضافة لاتفاقية الاعتراف المتبادل في إجراءات تقييم المطابقة ونتائج الاختبارات الموقعة بين البلدين الأمر الذي من شأنه أن يساهم في تعزيز وزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين ورفع مستوياته، وخاصة أن الأسواق المحلية بحاجة إلى السلع والمنتجات الإيرانية في ظل تراجع الإنتاج الصناعي المحلي بسبب التدمير المنهج للقطاع الصناعي من قبل العصابات الإرهابية المسلحة وتفعيل التعاون بين البلدين في المجال الصناعي من خلال إقامة المشاريع الصناعية المشتركة المنطق عليها في مذكرة التفاهم في المجال الصناعي الموقعة بين البلدين خاصة في مجال صناعة السيارات والاسمنت وغيرها من المجالات الصناعية بحيث نستطيع الاستفادة من التقنية الإيرانية والتطور الصناعي لتنمية وتطوير الصناعة السورية بما يخدم المصلحة المشتركة.

طلبت الحكومة من وزارة الصناعة تقديم مقترحاتها حيال ما تقدم به مجلس الأعمال السوري الإيراني بخصوص البحث في كيفية مشاركة الشركات الإيرانية في إعادة تأهيل شركات القطاع العام الصناعي المتضررة والمدمرة بفعل الإرهاب وتأمين مستلزمات العملية الإنتاجية للشركات الصناعية وإقامة مشاريع جديدة ولاسيما في مجال الاسمنت والصناعات الغذائية والكيميائية والهندسية وغيرها مع إمكانية الاستفادة من الفرض المتوافرة لإقامة هذه المشاريع في سورية والسعي إلى توقيع أربع مذكات تفاهم على الخط الأتتمائي الإيراني.

وبين كتاب رسمي (حصلت «الوطن» على نسخة منه) أن مجلس الأعمال السوري الإيراني كان قد تقدم بعدة مقترحات، أولها دعوة الأطراف الإيرانية لبحث طرق الدفع المكنمة في ضوء الإمكانيات الحالية، واقترح على الجانب

## في ورشة حول ريادة الأعمال القلاع يدعو الشباب للابتعاد عن الوظيفة والتوجه لإقامة المشاريع

## صالح حميدي

نعا رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق غسان القلاع الشباب السوري وخاصة منهم رواد الأعمال إلى الابتعاد عن العمل الوظيفي الاعتيادي والانطلاق باتجاه أعمال تحمل طابع الاعتماد على النفس، وذلك عبر إقامة مشاريع وتأسيس المحال والورش التي تحقق لصاحبها الاستقلالية والنفرد في أعمال تصقل مهارات أصحابها في مختلف مجالات العمل في الأسواق، وتحقق لهم الضخور الألات في مجتمع الأعمال، عبر تطوير هذه الأعمال. جاء حديثه هذا خلال ورشة عمل حول تعزيز بيئة الأعمال في غرفة تجارة دمشق أمس، وذلك بالتعاون مع مركز الأعمال والمؤسسات السوري، منوهاً بأن القلاع ومن موقعه ككاتب رئيس مجلس إدارة مركز الأعمال وبحضور حشد من الشباب ورواد أعمال وأصحاب مشاريع ومؤسستين داعمة، نعا الشباب إلى امتلاك قدرة الدخول في مشاريع خالقة تحمل طابع الإبداع والمجازفة، والتي هي من أبرز صفات ريادة الأعمال، والانطلاق بمثل هذه المشاريع بقلب قوي وأفق واسع وتفكير إبداعي مع المهارة والحركة والفهولة والشطارة الإدارية.

ووصف القلاع الشباب الرواد بملائكة الأعمال، وحثهم على الإرادة والتصميم لأنها سر النجاح، منوهاً بأن التردد أسوأ من الفشل وهناك أعمال كبيرة بدأت بأفكار صغيرة.

من جانبه بين محمد شيارق (خبير تطوير أعمال) خلال عرضه مفهوم صناعة الاحتضان أن تقاليد المجتمع السوري تحتوي على الكثير من مفاهيم حاضرات الأعمال مثل شيخ الكار والمعلم وكبير العيلة وغيرها من التسميات وتحمل في جوهرها كل معاني حاضرات الأعمال وصناعتها.

وخلال شرحه لحاضنة الأعمال عرض بعض مهامها ووظائفها وأبرزها لزيادة فرصة نجاح المشاريع الجديدة وتوفير بيئة ملائمة لنشأة المشاريع الصغيرة وحمايتها في مراحلها الأولى الصعبة وتحويل البحوث والدراسات إلى مشاريع.

ودعا من جهة أخرى إلى ضرورة إبداع نموذج اقتصادي خاص يحقق مصالح الناس ويتمتع بالعدالة وتأمين الفرص الاقتصادية المطلوبة لشراخ المجتمع خلال هذه المرحلة. كما دعا غرف التجارة في سورية لإنشاء المشاريع المتناهية الصغر، وتخصيص اعتماد للصرف الزراعي التعاوني بحدود اثني عشر ملياراً وثمانمئة وواحد وثلاثين مليون ليرة لصالح المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان لتحويل شراء الأقطان المحبوبة والمحلوحة وبذور القطن للموسم ٢٠١٧-٢٠١٨.

وعن حال التدريب والتأهيل بين أن عدد العاملين في المصرف ٢٠١٧ عاماً وتم إعادة خطة تدريب لعام ٢٠١٨ تأهيل العاملين الحاليين في المصرف على كل الأعمال المصرفية والتقنية واللغة الأجنبية. وشارك المصرف باللواتر المصرفية التي أقيمت في دمشق من الهبات والجهات المعنية بالعمل المصرفي لغاية شهر آذار من عام ٢٠١٨.

مجدة.

وحول المخطط والمنفذ في مجال الخطة الاستثمارية بين أنه تم لحظ مبلغ ٩٠٠ مليون ليرة للخطة الاستثمارية في عام ٢٠١٨ موزع على ١٧٥ مليون ليرة لمشاريع الاستبدال والتجديد والمشاريع الجديدة و٧٢٥ مليون ليرة سورية للمشاريع المباشر بها.

وأشار إلى أنه من أبرز الإجراءات والسياسات المتخذة لتطوير الأداء والإنتاج خلال العام الجاري اعتماد الإنفاق المالي لدعم المشروعات المتناهية الصغر، وتخصيص اعتماد للصرف الزراعي التعاوني بحدود اثني عشر ملياراً وثمانمئة وواحد وثلاثين مليون ليرة لصالح المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان لتحويل شراء الأقطان المحبوبة والمحلوحة وبذور القطن للموسم ٢٠١٧-٢٠١٨.

وعن حال التدريب والتأهيل بين أن عدد العاملين في المصرف ٢٠١٧ عاماً وتم إعادة خطة تدريب لعام ٢٠١٨ تأهيل العاملين الحاليين في المصرف على كل الأعمال المصرفية والتقنية واللغة الأجنبية. وشارك المصرف باللواتر المصرفية التي أقيمت في دمشق من الهبات والجهات المعنية بالعمل المصرفي لغاية شهر آذار من عام ٢٠١٨.



مليار ليرة سورية بحيث بلغ إجمالي الإقراض المخطط لعام ٢٠١٨ نحو ١٣٦ مليار ليرة. وفي مجال مبيعات المصرف بين المدير العام أنها تجاوزت خلال الربع الأول ٣٣ ألف طن أسمدة بكمية ٥.٨ مليارات ليرة موزعة على أسمدة سوبر فوسفات واليوريا ونترات الأمونيوم ٣٠٠ بائنة وسلفات

البوتاس. وأكد زيدان أن حجم الدوائع لدى الزراعي سجلت في الربع الأول من العام الجاري ٥١ مليار ليرة موزعة على أكثر من ٤.٥٩ مليارات ليرة ودائع تحت الطلب و٩٦٦ مليون ليرة ودائع لأجل وأكثر من ٤ مليارات ليرة ودائع التوفير ونحو ٢٦ مليون ليرة حسابات

مليار ليرة سورية بحيث بلغ إجمالي الإقراض المخطط لعام ٢٠١٨ نحو ١٣٦ مليار ليرة. وفي مجال مبيعات المصرف بين المدير العام أنها تجاوزت خلال الربع الأول ٣٣ ألف طن أسمدة بكمية ٥.٨ مليارات ليرة موزعة على أسمدة سوبر فوسفات واليوريا ونترات الأمونيوم ٣٠٠ بائنة وسلفات